النظام السياسي للدولة عند أفلاطون عاش أفلاطون في عصر شهد صراع سياسي دائم بين الحزبين الارستقراطي والديمقراطي ، وامتلاً بالاضطرابات السياسية جعلته في بداية الأمر يثور على السياسة وابتعد عنها لبحث في مبادئ السياسة السليمة للقضاء على الفساد السياسي والطبقي ، ولقد أتيح له أن يشهد عن كثب طائفة متنوعة ومتباينة من الحكام ، ويتناولها بالتحليل الدقيق . وقد كان أفلاطون حريصاً في أن يكون إطار نظريته السياسية إطاراً أخلاقياً ، فالسياسة هي العلم الذي يحدد المعاني العامة التي تكفل السعادة للناس ، والتي تتوخى أن تجرى العلاقات بينهم على أساس من التضحية والتعاطف ، وأن تربط بين الحاكم والمحكوم علاقة كريمة لا تقل نبلا عن العلاقة التي تربط الأب بأبنائه ، ويمكننا القول بأن علم السياسة في نظر أفلاطون ليس سوى نظرية شاملة لتنظيم المجتمع تنظيمًا يكفل له التقدم في ظل من الاستقرار والسلام والسعادة (٢) . ويبدو أن إهتمام أفلاطون الأساسي كان يكمن في طبيعة ووظيفة الحوار السياسي وفي طبيعة النموذج الاجتماعي ومثاليته ، وتحفيز الأفراد على تكريس طاقتهم لخدمة الدولة في السياسة والحرب لذلك تركز اهتمامه على سلامة كيان الدولة في كل الظروف . وحصراً أسس الحياة الطيبة في ثلاثة نقاط : ليست الحياة الصالحة هي البر وطاعة النواميس الإلهية أو الطبيعية ، ليست الحياة الصالحة هي المتعة، بل هي جزء طبيعي يصاحب الحياة الصالحة ، إلا أن استهداف المتعة وحدها يعنى فقدان الكثير من إمكانيات الحياة البشرية (٣) . حيث أن الدولة عنده تمثل " مجموعة من الأفراد تعيش حياة دائمة ومستقرة على إقليم معين في ظل تنظيم سياسي معين ، يسمح لبعض أفراد الدولة بالتصدي لحكم الآخرين وقد كانت بلاد الإغريق مكونة من مجموعة من المدن وهي ما يعرف " بالمدينة الدولة " وهي تمثل الوحدة السياسية الكاملة ، طبقة العبيد ، وهي أدنى الطبقات ، وطبقة الأجانب المقيمين في الدولة ، ويعملون في مجال التجارة والصناعة والحرف اليدوية ، ولا يسمح لهؤلاء بالحصول على الجنسية الإغريقية ، فلم يتميزوا كثيراً عن العبيد ، أما الطبقة العليا وهي طبقة المواطنين ، وصفة المواطنة تتيح لصاحبها حق المشاركة في الحياة السياسية (٥) ، وكانت هذه الدولة مغلقة على أهلها ، وتقوم على الاكتفاء الذاتي الداخلي لكن سرعان ما تحطمت دولة المدينة بسبب ضيق مجالها الحيوي ، وكان السبيل الوحيد لتجنب هذه النهاية هو توسيع رقعة الأرض ، (1) ١- الشعب ، ٢- الإقليم ، ٣- التنظيم السياسي ، وهو تقسيم أفراد الدولة إلى حكام ومحكومين . أولاً : طبقات المجتمع عرف أفلاطون المواطن بأنه الفرد الذي يكون مديناً بواجباته الأولى إلى وطنه ويخضع لقوانين دولته ولا يخرج عنها ، ويرى إذا كان هدفنا هو نفع المدينة بأسرها والصالح العام فيجب أن تكون معاملتنا لهم داخل المدينة بالوعد والوعيد ويسرى هذا المبدأ على كافة المواطنين سواء كانوا أفراد أو حراس في أداء مهامهم ووظائفهم حتى تزدهر الدولة بأسرها وتكون خاضعة لنظام محكم ثم بعد ذلك يترك لكل طبقة أن تتمتع بالسعادة على قدر ما تؤهله لذلك الطبيعة ، فالدولة لدى أفلاطون تحتل مكانة أكبر من مكانة المواطن ثم يعين ملوك الدولة المثلى من أولئك المواطنين الذين يثبت امتيازهم في الفلسفة والحرب (الملك الفيلسوف) . وبذلك نجده قد قسم المجتمع إلى ثلاثة طبقات : طبقات الحكام (الفلاسفة) وطبقة الحراس (الجنود) ، وطبقة الصناع (المنتجون) ، ولكنه يدرك صعوبة هذه الفكرة لدى البعض ، والبعض من الحديد وهم الصناع (٧) وأهل هذا البلد ، لكن الله الذي فطركم قد مزج تركيب أولئك الذين يستطيعون الحكم منكم بالذهب ، ثم مزج تركيب الحراس بالفضة ، و تركيب الفلاحين والصناع بالحديد والنحاس . (٨) وبذلك نجد الأسطورة كان لها دور هام في بناء المجتمع خاصة عند أفلاطون واعتمد عليها كثيراً كوسيلة إقناع عندما لا تغلح الحجج المنطقية . كما يتطرق لوصف حدود المدينة وموقعها الجغرافي، فيرى إنها يجب أن تكون المدينة بمعزل عن البحر قدر المستطاع ، حتى تتمتع بالاكتفاء الذاتي ، وألا تنتج ما يزيد عن حاجتها فتتسبب حركة الصادرات ، وبذلك فأفلاطون لا يفضل المدن البحرية خوفاً من سطو مفاجيء على البر وانسحاب مفاجيء إلى البحر مما يضعف من روح الجندية الحقبة ، فهو بذلك يدين الدولة البحرية مثلما يدين الدولة التجارية (1) . ويحدد أفلاطون عدد السكان في القوانين ، ويختار العدد (٥٠٤٠) والسر في اختيار هذا الرقم انه يقبل القسمة على اثني عشر ، وهو العدد الذي تنقسم إليه أجزاء المدينة ، كما انه يقبل القسمة على أي عدد صحيح ، فيقول أفلاطون انه يقبل القسمة على ٥٩ عدداً ، فهو يقبل القسمة على الأعداد من الواحد حتى الثاني عشر ما عدا الحادى عشر. وينبغي أن يظل عدد السكان ثابت عند (٥٠٤٠) ، وتقسيم الأرض إلى نفس العدد بحيث يكون لكل مواطن قطعة واحدة من الأرض ، وهذا العدد ليس خاص بطبقة الصناع المنتجين ، وفي كتاب القوانين يسمح بالملكية وتكوين الأسرة ، بخلاف كتاب الجمهورية ، والثاني في الريف ، فإذا كان للفرد قطعة أرض أو بيت في المدينة ومثلها في الريف ، فمن العسير حدوث انقسام بين مصالح المدينة 6 ومصالح الريف . وهو عنصر الحاجة ، فالدولة تنشأ عن عجز الفرد عن الاكتفاء بذاته ، وحاجته إلى أشياء لا حصر لها ، ومادامت حاجتنا عديدة فأن الفرد يستعين بغيره لتحقيق غرض ما ، وآخر لتحقيق غرض آخر ، وبالتالي فالزارع لا ينتج لنفسه فقط ، بل عليه أن ينتج من أجل الآخرين ، والآخرين أيضاً

ينتجون من أجله ، وهذا التعاون يجعل الفرد يعمل عملا واحداً فيتقنه ، حتى لا يوزع قوته في أعمال ومهام عديدة (١٠) ومن هنا تبدأ فترة التخصص في الظهور ، وهي الفكرة التي ستتبلور فيها صور العدالة ، فالناس جميعا ليسوا سواء وإنما تتباين طبائعهم وتوجد بينهم فروق تجعل كلا منهم صالحا لعمل ما ، والفرد لا يؤدي عملا متقناً إلا إذا تفرغ له ، وإلا إذا أدى عملا واحداً هو العمل الذي يصلح له بطبيعته ، وبالتالي فمن الصعب أن يجيد المرء أكثر من حرفة في وقت واحد ، ولهذا نجده في كتابه الأول من الجمهورية يؤكد أن من خصائص دولتنا وحدها أن الصانع فيها صانع فحسب ، وإن الجندى جندى فقط وليس تاجر كذلك الأمر على الجميع. ولتحقيق الإصلاح في المدينة المثالية يجب إصلاح التعليم ونظام التربية والشيوعية. ثانياً : التعليم في دولة أفلاطون اعتبر أفلاطون الدولة هي أولاً وقبل كل شيء منظمة تعليمية وسماها بالشيء العظيم الأوحدها فإذا صلح تعليم المواطنين استطاعوا في يسر أن يتبينوا حل الصعوبات التي تعترضهم (١١). الواقع إن أفلاطون قد تناول مشكلة التعليم من وجهة نظر الحاكم أكثر من تناولها من وجهة نظر المواطن ، لأنه قد ظن أن عجز الحكام العاديين عن تفهم المبادئ الجوهرية للمجتمع السياسي ، وشهد بذلك العجز في محاوره (جورجياس) ، وقد رأى في الفلسفة ودراستها علاج لهذا العجز عن طريق دروس في التدريب الفلسفي لتعليم مدرسة من الحكام المدربين و (الجمهورية) هي برنامج هذه الدراسة ، غير أن الرجال الذين يدرسون في هذه الدراسة كان لابد لهم أن يذهبوا إلى أبعد من الأساس الأخلاقي للمجتمع الذي يعبر عنه القانون الموروث ، ويصلوا إلى الأساس الأبدى الخالد الذي لا يتغير من عصر إلى عصر أو من مجتمع لغيره ، والجمهورية تبين المثل الأعلى اليوناني للتعليم في نروته لكن أفلاطون سرعان ما ابتعد عن الأفكار اليونانية ، وتراجع في كتاب (القوانين) لينتهي في فلسفته بأهمية سيادة القانون الأساسي وتعليم المواطنين وفق هذا القانون (١٢). التعليم في رأى أفلاطون عمل تتولاه الدولة يتضمن التدريب على العمل الخاص الذي يقتصر عليه كل فرد ويحقق فكرة أن الفرد جزء من الكل ، كما انه استئصال لجذور الشر في المجتمع ، وإصلاح الأساليب الخاطئة في الحياة ومحاولة علاج المرض العقلي ، فهو أول وأهم وظيفة للدولة (١٣). وقد أهتم أفلاطون بتعليم الحراس (الجنود) ، واختيار الحكام قائم على مخططه في التعليم . ** تعليم الحراس (الجنود) :- يصف أفلاطون طريقة تعليم الحراس ، فليس هناك أفضل من التعليم الموروث ، وهو الرياضة للبدن والموسيقى للنفس . و يشرح أفلاطون في أسطورة الكهف (١٤). كيف يربى الحراس ليعرفوا عالم المثل ، " فيحكى عن سجناء قيدوا في ذلك لا يسمح لهم بأية حرية شخصية او فردية فحياتهم تسير في نظام أشبه بنظام الرهبان ، لاشخصى ولا اشتراكي ولكنه ذات سلطة مطلقة ، تجعله ذو قيمة فالحراس طبقة زاهدة من خبراء سياسيين ، كلمتهم هي القانون وافتقارهم إلى الممتلكات الدنيوية والتزامات الأسرة سوف يجعلهم غير معرضين للفساد (١٥). فهم سجناء في الكهف منذ نعومة أظفارهم ، ومن ورائهم تضيء النار ، وهناك حقيقة واقعية على الجدار ، تخلقها أشياء تسير أمام النار ، فإذا فرضنا أن احد السجناء استطاع أن يحرر نفسه ويلتفت خلفه ليرى ما يحدث ، أو أرغمانه للخروج من الكهف في النهاية ، لضوء النهار ليرى العالم الحقيقي ، والشمس ذاتها ثم عاد للكهف بأبناء طيبة ، فأن رفاقه من السجناء لن يصدقوه ، بل أيضا سيهددوه باستخدام القوة ، إذا أصر على كلامه أو أن يكرر لهم المغامرة " والمقصود هنا أن الموجودات البشرية أشبه بالسجناء عندما ينظرون للعالم المادي ، فكل ما يرونه ظلال مضللة (١٦) ، والقليل ممن يفروا يفكرون بشكل مختلف أما في حديثه عن البدن والعناية به ، فيؤخذ على أفلاطون رفضه لإطالة حياة المرضى ، وذلك لاعتقاده بأن في ذلك ضرر للدولة ، يستوجب معه أن الذين اعتل جسمهم تركهم يموتون ، فالدولة تحتاج لذوى الطبائع الجسمية أو النفسية السليمة ، ولعل هذا يناقض النزعة الإنسانية التي يدعو إليها على امتداد جمهوريته التي تتسم بالمثالية. نظام التربية في الجمهورية : وأفلاطون في حملته على الفن لا يتعرض للشعر في حد ذاته ، بل لعلاقته بالدولة ، وهو لا يرفضه مطلقاً ، وخاصة إذا صور الشخصيات النبيلة ، والترانيم الموجهة إلى الآلهة ، وإنما باعتبارهما منهجا تربويا ، ويبدو أنه تنبه إلى غضب الشعراء منه حين يقول " وعلينا أن نرجو هوميروس وغيره من الشعراء ألا يغضبوا إذا استبعدنا تلك الأقوال وما على شاكلتها (١٧) ، أو لأنها لا تلقى من الناس أذانا صاغية ، وإنما لأنها كلما زادت إيغالا في الطابع الشعري ، قلت صلاحيتها على الأسماع الأطفال والرجال الذين نودهم أن يحيوا أحرارا ، يخشون الأسر أكثر ما يرهبون الموت (١٨). وقد هدف أفلاطون من ذلك كله عدم محاكاة الوضاعة الأخلاقية ، إذ يؤدي ذلك إلى الانتقال من المحاكاة إلى التطبع الفعلي بالرزائل ، فتصبح هذه المحاكاة عادة تؤثر فيما بعد في الجسم وفي العقل ، وبالتالي إذا تلقت الطبيعة الفلسفية التعليم الملائم فمن الضروري أن تصل بالتدرج إلى الفضيلة في كل صورها ، مالم تنفذها معجزة إلهية ، وهذا يوضح لنا قيمة التربية وتأثيرها في نفوس الأطفال (١٩). وأخيرا إذا أراد المجتمع أن يصنع الفرد فلا بد له أن يفعل ذلك وهو على دراية بما يفعل ، وذلك بواسطة تنظيم واعى للتعليم (٢٠) . 1 - تربية الحكام :- استنكر أفلاطون أن يتولى كل إنسان حكم نفسه وأقر بضرورة وجود

طبقة حاكمة ذات مميزات خاصة تمارس على عامة الشعب سلطتها وتتميز بتفوقها الأخلاقي والعقلي ووحدتها الداخلية ، ويتم اختيارهم من بين جميع الحراس. ولا يجوز اختيارهم على أساس نسبهم أو ثراوتهم ، ولكن على أساس الخصال التي تؤهلهم للقيام بمهمتهم ، فلا بد أن ينحدروا من سلالة طيبة وان يتمتعوا بصحة جيدة وان يكون لهم عقل راجح ويتلقوا تربية حسنة ، فمن يريد أن يكون حارس صالح لدولتنا لابد أن يجمع بين الفلسفة والحماسة والاندفاع والقوة (٢١). ويشرح أفلاطون كيفية الاختيار بأن يتم انتقاؤهم ممن يكونوا أشد إخلاصا وان يرعى المرء في كل ما يفعله مصلحة الدولة وحدها ولذلك علينا اختيارهم منذ الطفولة بأن نعرض عليهم الأعمال التي تعرضهم للخطأ أو لنسيان المبادئ ثم ننتقى منهم من يصعب إغراؤه بينما نستبعد من دون ذلك. حتى الثلاثين من العمر، وهم حكام الدولة ، أما الباقيون يقفون عند هذا الحد من الدراسة ويبقون في خدمة الجيش ، وهذه العلوم هي تمهيد لدراسة الديالكتيك (الجدل) ، ويدرس الجدل في عمر ما بين الثلاثين والخامسة والثلاثين ، وإذا كانت الرياضة تعلو مرحلة التعليم الأولى ، فإن الجدل يعلو على الرياضة ، فهو لوحده الذي يمكنه أن يرتفع إلى المبدأ الأول لذاته ، والرجل الجدلي هو الذي يمكنه أن يعرف جوهر الأشياء ويفهم مثال الخير ، ولن يكتمل نظام الدولة إلا إذا سهر على حمايتها حارس توافرت فيه هذه المعرفة (٢٢) . ثم يخضع الأشخاص مرة أخرى تحت الاختبار والتجربة ، ويستبعد كل من تثبت التجربة عليه افتقاره إلى الطبيعة الفلسفية ، وعند بلوغهم سن الخمسين ، يوضعون تحت الاختبار الأخير لكي يصلوا إلى المرحلة النهائية. وبالمقارنة بين مرحلتى التعليم ، نجد أن المرحلة الثانية أكثر نضجاً حيث يتكون فيها الحارس الكامل ، أما في الثانية فيكون عن طريق العلوم ، وبالتالي فالمرحلة الأولى فنية والثانية تعليمية ، وفي المرحلة الأولى يكون التدريب جماعياً ، وفي الثانية فهو فردي خاص بفئة قليلة جدية بأن تتولى قيادة الغير ، وحتى إذا درس في المرحلة الأولى بعض الحساب أو الهندسة فهذا من قبيل التسلية ، التي لا إرغام فيها إن الأساس الفلسفي للنظرية التعليمية عند أفلاطون يرتبط بموقف النفس الإنسانية من المعرفة ، أو ما يعرف بعملية التذكر ، والتعليم ما هو إلا تذكر لتلك الحياة ، - الحاكم الفيلسوف :- أفلاطون كان يشعر أن حكام الدولة إذا كان عليهم أن يعلموا المواطنين وفق الأساس الأخلاقي للمجتمع ، فكان من الضروري ان يتلقى هؤلاء من العلم ما يمكنهم من فهم هذا الأساس ، أصبح وحياً لذكائهم ، وكان هذا الذكاء الحي هو صاحب السيادة المطلقة الحقة ، وكان لزاماً عليهم أن يعلموا زملائهم المواطنين وفق ما في هذه السيادة من حق وصواب (٢٤). وفي كتاب الجمهورية سقراط يعرض أسطوره على جلوكون والتي يسميها أفلاطون الأكذوبة النبيلة) حيث يتحتم أقناع الحكام بأنهم ينتمون إلى طبقة أسمى وأنهم ولدوا ليكونوا حكاما وان هذه الفروق الطبقيّة جزء من نظام إلهي (٢٥)، وبعد أن يتم اختيار الحراس تبقى مهمة تنظيم حياتهم لضمان أعظم قدرة من الوحدة والمشاركة . ونجده يقول عن الحاكم الفيلسوف " ما لم يصبح الفلاسفة ملوكا في بلادهم ، وما لم تتجمع السلطة السياسية والفلسفة في فرد واحد وما لم يحدث ذلك كله ، فلن تهدأ حدة الشرور التي تصيب الدولة (٢٦) . وبذلك فنحن أمام خيارين ، إما أن يكون الفلاسفة حكاما ، أو الحكام فلاسفة والحاكم الحق هو الذى يعرف كيف يصل بالناس إلى السعادة ، والقوانين التي تسيطر عليه ، فالحكم ليس وظيفة لأى فرد ، ذاتها ، فعلياً أن نطلق اسم الفلاسفة على أولئك الذين يتعلقون في كل الأحوال بحقائق الأشياء ، فالفيلسوف يجد في لذة المعرفة ما يغنيه عن لذات البدن ، فيترفع عما في أيدي الناس ، وسرعة بديهية ، ومحبا للحقيقة والعدالة ومتسماً بالشجاعة والاعتدال ، وبذلك يكون قادر على بحث كافة المسائل ويفرق أفلاطون بين الفيلسوف الحق وبين مدعى الفلسفة ، مما جعل تاريخ الفلسفة يحمل أسماء لا تستحق أن تسجل فيه ، ويتركز نقده لحكومات عصره على اعتبار انها لا تتفق مع الطبيعة الفلسفية . ويبدو أن أفلاطون استشعر صعوبة تحقيق الدولة المثالية في قوله " خطتنا على الرغم من اعترافنا بصعوبتها ليست مستحيلة التحقيق " وهو قد دعا إلى هذه الفكرة من خلال الديمقراطية التي عاصرها ، والتي دعت لرفض حكم الشعب والذهاب إلى أن العقل أسمى من القانون لأنه هو مصدر القانون - الفيلسوف ورجل الدولة : أفلاطون يرى أن الدولة المثالية هي أفضل حكم عادل وبذلك يشترك في مبدأ الحق الطبيعي عند سقراط الذي بسطه في سجاله مع السفسطائيين ، ويوحد القانون مع العدالة على أساس مبدأ إلهي ومثالي مشترك ، ولهذا نجده في الجمهورية يدحض فكرة تراسيماخوس السفسطائي الذي يرى أن العدالة هي حق الأقوى فهو يرى أن حكم الفيلسوف وسيادة القانون العادل هما أمرين متداخلين لمشروع مثالي واحد ، وان الفلاسفة الحقيقيين في رأى أفلاطون ليسوا متعاطشين للسلطة بل أن حكمهم ضروري للصالح العام وللدولة ككل فيقول " الفلاسفة للدولة وليس الدولة للفلاسفة (٢٧) ويطالبهم بالنزول للأرض من نظرتهم التأميلية العالية حتى يهتموا بالنفوس البشرية فالفيلسوف هو الذي يستطيع أن يصل لفكرة العدل المجرد ، وهو الذي يستطيع فقط أن يصل إلى فكرة العدل المجرد ، هو الذي يستطيع وحده أن يرتقى إلى ذلك المستوى النفسي والفكرى الرفيع ، وان كان لا يقدر أن ينخفض ثانياً إلى مستوى الدهماء لينقل إليهم نتائج ذلك النور الذي وجده في عالم

الفكر ، وغالباً ما يصعب على الفيلسوف أن ينقل صورة ما رآه في عالم الحقيقة إلى سكان الكهف الذين يحيون في الظلام ، لذلك فإنه يجد نفسه مضطراً لإيصال تلك الحقيقة عن طريق الأساطير المكذوبة (٢٨). كما أن القانون كان يتمتع بقداسته باعتباره ينبع من مصدر إلهي ، وكان القانون والدين والأخلاق مترابطين مع بعضهم بشكل لا يمكن تجنبه ، خاصة أن بعض القوانين أعطيت هالة من القداسة على الرغم أنها مصدر بشري وذلك من خلال إغداق الإلهام الإلهي على واضعيها من البشر ، فالمشروعون في العصور القديمة يعتبرون أنصاف آلهة (٢٩)، ونجد أفلاطون في القوانين يسأل شخص أثيني كريتي (لمن ينسب تشريع قانونكم للإله أم لبشر ، فيجيبه الكريتي إلى الإله بدون شك ، وبالتالي فهناك شعور بدائي بأن القانون متأصل بشكل ما بالدين وأنه يستطيع تطبيق عقوبة إلهية أو نصف إلهية لنفاذه ناجم عن السلطة الممنوحة من القانون ، ومع أن الدين أضاف الطابع الجزائي على القانون إلا أنه لا يجب الظن بأن القانون كله جاء مباشرة من الله . ويرى أن النظام في الدولة وأنماط تنظيم الحياة الإنسانية يجب أن تصاغ وفق الأنماط الإلهية الأولية ، أي الأشكال المثالية للحكومة التي تمتلك العلم والمعرفة والتي يعمل حكامها وفقاً لقواعد الحكمة والعدالة ، فهم يملكون العلم الملكي وهم الأصحح ، تحدث أفلاطون عن نوعين من الشيعوية في الجمهورية والقوانين ، الشيعوية الملكية والشيعوية في النساء والأطفال. فيجب ألا يجمعوا مالا ، أو يمساوا ذهباً ، أو يمتلكوا حقولاً أو بيوتاً ، ومن حماة للمدينة إلى أعداء لها ، وسوف تؤكد لهم أن في نفوسهم ذهب وفضة (٣٠) ، وهبها لهم الله ، وأنهم ليسوا في حاجة إلى ذهب الناس وفضتهم. كذلك يرى أن الملكية الخاصة هي سبب كل الشرور والفساد ، وأن الفرقة بين الناس ترجع إلى استخدام كلمات " ملكي ، وليس ملكي أو لغيري " والمفروض أن هذه الكلمات كلها تستخدم بمعنى واحد ، وبالنسبة لنفس الأشياء (٣١). ويبدو أن أفلاطون قد تنبه إلى الاعتراض الذي سيواجهه هذه الفكرة حيث أنه يجعل الحكام ، غير سعداء ، لأنهم حرّموا من التمتع بالأراضي الشاسعة والقصور الشامخة ، ويرد على هذا الاعتراض بأننا لم نستهدف في تأسيس دولتنا جلب السعادة الكاملة لفئة معينة من المواطنين ، وإنما كان هدفنا أن نكفل أكبر قدر ممكن من السعادة للدولة بأسرها ، فهو يريد سعادة الجميع ، كما أنه لو ألبس الزراع الملابس الفضفاضة وغمرهم بالذهب ، فلن يصبحوا زراع ، ولن يفلحوا الأرض ، فما بالنّا إذا تعلق الأمر بالحاكم ، فهو يركز على فكرة التخصص التي هي مضمون العدالة الشيعوية في النساء والأطفال :- يرى أفلاطون أن المرأة لا تقل كفاءة عن الرجل ، فكما يوجد الموهوبون من الرجال في مختلف الفنون والعلوم كذلك الحال في النساء ، فللرجل والمرأة طبيعة واحدة ، وبإمكان كليهما أن يمارسا نفس المهنة كالتب مثلاً ، وهذا يعني أن العبرة بالفن نفسه وليس بجنس المشتغل به ، ومن هنا لا يختص الرجال بأعمال دون النساء ، وبالتالي كان ضروري أن يكون للنساء نصيب من التعليم ومن فنون الحرب ، وان يعاملن نفس معاملة الرجال (٣٢). وأفلاطون في حديثه عن الشيعوية يمسك بخطين ، والثاني إصلاح مخطط الزواج ، وهذا الإصلاح يحقق هدفين : الأول هو تحسين النسل ، فيحبذ التزاوج بين الحراس على أوسع نطاق ممكن ، لأنه سوف ينتج سلالة جيدة ، ويتم الزواج تحت إشراف الدولة ، ويعهد إلى مربيّات يقطنوا في مكان خاص برعاية أولاد طبقة الحراس ، أما أطفال المواطنين الأقل مرتبة ، وأولئك الذين يولدون وفي أجسامهم عيب أو تشويه ، فعليهم أن يخبئوهم في مكان خفي بعيد عن الأعين. الهدف الثاني الذي يحققه إصلاح مخطط الزواج هو الحفاظ على عدد الحراس ثابتاً ، فإن الطفل يولد لقيطاً ، وعلى الرجل أن ينظر إلى كل الأطفال الذين يولدون في الشهر السابع أو التاسع من زواجه على أنهم أبناءه ، يدعونه الأب ، ويكونون أخوة ، ويحدد في " القوانين " سن الزواج للرجل ما بين الثلاثين والخامسة والثلاثين ، أما من زواج الفتاة فهو من ستة عشر إلى عشرين سنة (٣٣) . وعلى لسان سقراط يقول " أن كل شخص سيتجراً على إنجاب أطفال للجمهورية تحت أو فوق الأعمار التي وصفناها ، أما الطفل الذي سيكون هو أباه ، فسيعتبر تحت بشائر الخير ، إذا ما أنسل إلى الحياة مختلفاً جداً عن التضحيات والصلوات التي يرفعها الكاهن أو كل المدينة ، في كل أنشودة زفاف ، ليتمكن الجيل الجديد من أن يكون أفضل وأكثر نفعاً من آباءه الأخيار النافعين ، في أن طفله سيكون من عقب الظلمة والشهوة الغريبة (٣٤) رابعا : أنظمة الحكم عند أفلاطون في الجمهورية يتحدث أفلاطون عن خمس حكومات (٣٥) ، الحكومة المثلى والتي هي موضوع بحثه ، وارشتراطية إذا تقاسم السلطة عدة أشخاص ، ثم يوضح في كتابه الثامن من الجمهورية بقية أنواع الحكومات الأخرى وهي : ١ - التيموقراطية وهي تمثل حكم عسكري بحت ومعمول بها في كريت واسبرطة ٢ - الاوليجاركية وهي تمثل حكم الأغنياء. ٣-الديمقراطية وهي حكم العامة ومعمول بها في أثينا ٤-الثيوقراطية وهي حكومة دينية ٥ - حكم الطغيان وهو حكم الفرد المستبد والدول كالمواطنين ، فكما أن المواطنين أنواع فالحكومات أيضا أنواع ، فالدول المثالية تمثل عقلا تحقق فيه الاتساق الكامل بين الملكات ، بينما كانت حكومة الطغيان تعتمد على الشهوة أكثر من العقل في جاءت نهاية هذا الترتيب ، وهي أسوء الحكومات (٣٦) ، أما الدولة المثالية فهي أفضل الحكومات حيث تكون السيطرة فيها للقوة

العاقلة أما الدول الثانية التيموقراطية التي تنتقل السيطرة فيها إلى القوة الغضبية تلى في الترتيب القوة العاقلة ، أما الأشكال الأخرى من الحكومات فهي تنتقل بالسيادة إلى القوة الشهوانية (٣٧) وفي محاوره أفلاطون يقول تراسيماخوس السقراط ، إن الحكومة هي القوة الحاكمة في الدولة ككل ، وتسند القوانين طبقاً لتنوع أشكال الحكومات (الديمقراطية ، الأرستقراطية ، الاستبدادية) مع الرؤية المتعددة لفوائدها ، لتعلن بذلك ان مصلحتها هي العدل لأولئك الحاكمين ومن ينتهك هذا المبدأ يعاقب كخارق القانون والظالم (٣٨). ولهذا يراها أفلاطون حكومات فاسدة ١ - التيموقراطية :- وهي أول أنواع الفساد في الحكم عند أفلاطون ، وتعنى حكم النبلاء أو الحكم وفق مبدأ الشرف ، حيث تمنح السلطة على أساس الملكية ، ويمكن لنا أن نسمى نظام اسبرطة نظاماً تيموقراطياً ، حيث أن حكومتها حكومة عسكرية ، وهي تنشأ عن الأرستقراطية التي دعا إليها في الجمهورية (٣٩). حيث نجد الحكام يهملون التربية ، وينظمون الزواج بشكل سيء ، مما يجعلهم يفشلون في الجمع بين السلالات الجيدة ، فيتكون جيل آخر من الحكام غير كفء ٢ - الأوليغاركية : وهي تعنى حكم الأغنياء ، وإذا كانت التيموقراطية تتجه إلى الحرب ، وعندما تطمع الحكومة التيموقراطية الحربية في الثروة ، فأن سلطان الدولة سيكون للأغنياء وليس للفقراء ، وتخول الملكية لصاحبها حق الوصول إلى المنصب ، وإذا كانت العدالة في التيموقراطية لم تفقد كلية ، فأن الأوليغاركية نفسها تتعارض مع العدالة ، وتقوم على أساس عنصر الشهوة والامتلاك ، وتسمح للأفراد بممارسة العديد من الأعمال المختلفة سواء زراعة أو تجارة أو قتال أو حكم ، ولا يختص الفرد فيها بوظيفة محددة ، بل باستطاعته ممارسة أكثر من مهنة في ذات الوقت ، وتنقسم الدولة إلى دولتين : دولة الفقراء ، ودولة الأغنياء (٤٠). ٣ - الديمقراطية :- وهي أسوأ أنواع الحكومات فهي حكومة مضللة وغير مستقرة ، لا تملك العقل الكافي أو الخير لتحكم نفسها ، والشائع أن الدولة الديمقراطية تمثل الحرية والمساواة ، فينظم الفرد حياته كما يجب ، وتزول الفوارق والدرجات ويشيع نوع من الفوضى حيث يتولى الحكم رجال من طبقات مختلفة فيتولد الانقسام ، والديمقراطية تتحمل أيضاً العديد من الآراء " وهو ضعف يؤدي إلى الريبة والفوضى السياسية (٤١) والسلطة المطلقة تسمح بظهور طاغية باستمرار ويؤدي ذلك للانغماس في الملذات ، وإذا لم يكن هناك قوانين فسيكون لدى الطغاة القدرة على ممارسة نزواتهم المظلمة ، فلا يعودون بعد ذلك عقلاء أو بشراً ، وهو ما جعل أفلاطون يصف هذه الحكومة بأنها تقوم على أساس الشهوة ، والحرية الزائدة سرعان ما تنحدر إلى انعدام القانون . وإذا كانت الأوليغاركية تعنى وجود دولتين في دولة واحدة ، فأن الديمقراطية تعنى وجود العديد من الدول داخل الدولة الواحدة بقدر ما في الدولة من أفراد (٤٢). - الثيوقراطية (الحكومة الدينية) :- أفلاطون يرى أن الحكومة الدينية قوانينها ثابتة ، أزلية وليست قابلة للنقاش ، لأنها قوانين ليست نتيجة أعراف ، وإنما تهبط من الآلهة أنفسهم ، وهي تدار بواسطة حكومة ثيوقراطية صارمة. أفلاطون يذهب إلى أن ينبغي على المواطنين جميعاً أن يقوموا بدور المراقبة للطقوس المقدسة والاحتفالات العامة ، لكنه كان يسمح في العادة أن يكون للأفراد آراء دينية خاصة ، وكثيراً منها كان يستهجن الثيوقراطية المطلقة غير الليبرالية عند أفلاطون. ٥ - حكم الطغيان :- وهو أسوأ أنواع الحكم ، ويعتمد على الشهوة الوحشية ، يجد نفسه سيداً مطاعاً ، ويصدر الوعود الكاذبة ، ثم يسفك الدماء ليجعل من حكمه أمراً ضرورياً ، ويلصق التهم بالأبرياء ، ويتخلص من أعدائه مدعياً حماية الشعب من خطرهم ، وبذلك يقضى على عنصرى الشجاعة والتفوق العقلي في الدولة ، ويستأجر المرتزقة ويتحول الحرس إلى قوة إرهاب للشعب ، وبذلك يؤدي التطرف في الحرية إلى التطرف في العبودية . والواقع التاريخي الليوناني ، يؤكد أن الطغيان كان مرحلة انتقالية بين الأوليغاركية والديمقراطية